في أول 9 أشهر من 2025.. مقابل 114,3 مليون دينار تدفقات أجنبية للداخل

1,812 مليار دينار استثمارات كويتية مباشرة بالخارج

أحمد مغربي

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتزايد حدة التقلبات في أسواق المال وتحديدا خلال 2025، تبرز الكويت كاقتصاد يمتلك قدرة واضحة على إدارة فوائضه المالية بكفاءة عالية، من خلال مسار استثماري مزدوج يجمع بين التوسع الخارجي المدروس والحفاظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. هذا التوازن لا يعكس فقط متانة المركز المالي، بل يؤشر إلى سياسة اقتصادية واعية تسعى إلى توزيع المخاطر وتعظيم العوائد طويلة الأجل دون الإخلال بجاذبية السوق المحلية.

وتكشف بيانات الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025 عن صورة استثمارية متكاملة، حيث واصل الاقتصاد الوطني توجيه جزء من فوائضه نحو فرص استثمارية خارجية استراتيجية، بالتوازي مع تسجيل تدفقات استثمار أجنبي مباشر إلى الكويت، وإن بوتيرة متدرجة زمنيا، بما يعكس طبيعة المرحلة الاقتصادية العالمية وحساسية قرارات الاستثمار العابرة للحدود.

وأظهرت بيانات مالية حديثة اطلعت عليها «الأنباء» لميزان المدفوعات الصادر عن بنك الكويت المركزي، أن الكويت ضخت استثمارات مباشرة في الخارج بقيمة إجمالية بلغت 1,812 مليار دينار خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025، في مؤشر واضح على استمرار توجيه الفوائض المالية نحو فرص استثمارية خارجية ذات طابع استراتيجي، تستهدف تنويع مصادر الدخل وتعزيز العوائد المستقبلية.

وسجل الربع الأول من عام 2025 تدفقات استثمارية مباشرة إلى الخارج بقيمة 94,6 مليون دينار، وهو مستوى يعكس نهجا استثماريا متحفظا في بداية العام، تماشيا مع حالة عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، سواء على صعيد السياسات النقدية أو التطورات الجيوسياسية، ما دفع إلى تبني سياسة ترقب وانتقاء الفرص بعناية.

ومع تحسن الأوضاع المالية واستقرار الأسواق النفطية، ارتفعت الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج خلال الربع الثاني من عام 2025 إلى 655,6 مليون دينار، مدفوعة بظهور فرص استثمارية نوعية في عدد من الاقتصادات، الأمر الذي عزز من وتيرة التوسع الخارجي ورفع مستوى الزخم الاستثماري.

أما الربع الثالث من عام 2025، فقد سجل أعلى مستوى فصلي خلال فترة التسعة أشهر، بضخ استثمارات مباشرة في الخارج بقيمة 1,06 مليار دينار، ليعكس تسارعا واضحا في وتيرة التوسع الاستثماري، ويؤكد قوة المركز المالي للكويت وقدرتها على توظيف مواردها بكفاءة عالية في أسواق متعددة، بما يدعم أهداف التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

وبالتوازي مع هذا التوسع الخارجي، تشير البيانات الفصلية الرسمية إلى أن الكويت واصلت تسجيل تدفقات استثمار أجنبي مباشر إلى الداخل خلال الفترة ذاتها، حيث بلغ إجمالي صافي التدفقات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 نحو 114,3 مليون دينار. وسجل الربع الأول من العام تدفقات محدودة بقيمة 7,8 ملايين دينار، ما يعكس بداية متحفظة على صعيد دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قبل أن تشهد التدفقات تحسنا ملموسا في الربع الثاني الذي سجل 53,1 مليون دينار، تلاه الربع الثالث بقيمة 53,4 مليون دينار، وهو أعلى مستوى ربعي خلال الفترة، وبفارق طفيف صعودي عن الربع الثاني.

ويظهر هذا التوزيع الزمني أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في النصف الثاني من الفترة محل الرصد، ما يعكس تحسنا في وتيرة النشاط الاستثماري الأجنبي مقارنة بمطلع العام.

ويعكس هذا المسار المزدوج، ضخ استثمارات كويتية مباشرة في الخارج مقابل استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، قدرة الاقتصاد الوطني على إدارة فوائضه المالية بمرونة وكفاءة، من خلال توزيع المخاطر جغرافيا وقطاعيا، دون التفريط في جاذبية السوق المحلية.

كما تؤكد هذه الأرقام أن السياسة الاقتصادية تتجه نحو تحقيق توازن استثماري مدروس يتيح الاستفادة من الفرص الخارجية الواعدة، وفي الوقت ذاته يدعم البيئة الاستثمارية الداخلية، بما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي، ويرسخ مكانة الكويت كاقتصاد يتمتع بملاءة مالية قوية وقدرة عالية على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

«المركزي» يطلق النسخة الثانية لنظام المدفوعات الوطني

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن إطلاق النسخة الثانية من نظام الكويت الوطني للمدفوعات، بما يسهم في دعم تنافسية الخدمات المالية في القطاع المصرفي وتعزيز الاقتصاد الوطني وترسيخ دور الكويت كمركز فاعل في قطاع الخدمات المالية. جاء ذلك في تصريح صحافي للبنك المركزي أشار فيه إلى أنه تم تدشين نظام الكويت للمقاصة الآلية (Kuwait Automated Clearing House_KACH)، الذي يمثل خطوة استراتيجية بمسار تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات في الكويت، حيث يهدف الى رفع كفاءة العمليات وتعزيز السرعة والدقة بمعالجة العمليات المالية ذات القيمة المنخفضة بين عملاء البنوك المحلية.

ويوفر نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) منصة موحدة لمعالجة العمليات المالية بين البنوك المشاركة بسرعة وموثوقية، إذ يختص بتنفيذ العمليات المالية منخفضة القيمة والمتكررة بين عملاء البنوك المحلية بشكل آلي ولحظي، كما يتيح إمكانية إرسال العمليات المالية على مدار الساعة.

«جو كابيتال» و«جي إف إتش» تطلقان شراكة لتطوير العقارات الصناعية واللوجستية في الإمارات

هاري إيب

نائل مصطفى

أعلنت شركة «جو كابيتال بارتنرز»، وهي شركة متخصصة في إدارة الاستثمارات متعددة الأصول، وشركة «جي إف إتش بارتنرز»، التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية والمتخصصة في الاستثمارات العقارية النوعية ومقرها دبي، عن تأسيس منصة متخصصة في القطاع الصناعي واللوجستي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وستمتلك «جو كابيتال» حصة الأغلبية في الشراكة التي تعتبر بوابة لاستقطاب رؤوس الأموال الآسيوية وتوظيفها على نطاق واسع في السوق العقاري المتنامي بدولة الإمارات. وتستهدف الشراكة تطوير محفظة عقارات صناعية عالية الجودة تضم مشاريع تم تحديدها مسبقا في كل من دبي وأبوظبي ورأس الخيمة، والتي تعد من أسرع المناطق الصناعية نموا في الإمارات العربية المتحدة.

وستتولى قيادة عمليات التطوير شركة «مانري للتطوير»، وهي شراكة بين «جي إف إتش بارتنرز» ومجموعة «بالمون»، المجموعة الصناعية العريقة التي تتخذ من الإمارات مقرا لها وتمتلك خبرة مؤسسية تمتد لأكثر من 40 عاما.

وتجمع هذه الشراكة بين الخبرات الإقليمية المثبتة في مجالات الاستحواذ، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والجاهزية التشغيلية لتقديم مستودعات ومراكز لوجستية استثنائية تواكب متطلبات المستأجرين المستقبلية.

صرح هاري إيب، العضو المنتدب لشركة جو كابيتال، قائلا: يسعدنا دخول سوق الصناعة والخدمات اللوجستية المزدهر في الإمارات العربية المتحدة، المدعوم بأسس اقتصادية قوية، وزيادة في الطلب الناتج عن المبادرات الحكومية، والاهتمام العالمي المتزايد بفئة الأصول اللوجستية والصناعية. وبفضل خبرة شركة جي إف إتش بارتنرز، ترسخ هذه الشراكة مكانتنا كإحدى الشركات الرائدة في آسيا في توفير مرافق صناعية متميزة في الإمارات، مما يتيح للمستثمرين فرصة الاستثمار في سوق يواجه طلب متنامي من المستأجرين.

من جانبه، علق نائل مصطفى، الرئيس التنفيذي لشركة «جي إف إتش بارتنرز»، قائلا: تقدم جي إف إتش بارتنرز خبرات ميدانية متخصصة، وكفاءات تشغيلية محلية ذات خبرة واسعة، وسجلا حافلا في إدارة الأصول اللوجستية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتيح لنا هذا المشروع المشترك توسيع نطاق خبراتنا الإقليمية، والاستفادة من النمو الصناعي القوي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال هذه الشراكة مع «جو كابيتال»، نجمع بين الخبرة الإقليمية والقدرات العالمية لفتح آفاق جديدة في قطاع العقارات الصناعية اللوجستية في الإمارات.

ويتم إطلاق هذه الشراكة في ظل زخم اقتصادي قوي، مدعوما باستراتيجيات التنمية طويلة الأجل لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك استراتيجية دبي الصناعية 2030 وخطة دبي الحضرية 2040، وتهدف غالبية هذه المبادرات إلى تسريع التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع البنية التحتية اللوجستية.

وتقدم الحكومة مجموعة من السياسات التنظيمية والمالية الداعمة للأعمال، تشمل الإعفاءات الضريبية، والإعفاء من الرسوم الجمركية، وتبسيط الإجراءات في أكثر من 40 منطقة حرة، وتخفيف القيود على الملكية الأجنبية، وذلك لتسريع الطلب على الخدمات اللوجستية والاستثمار فيها. علاوة على ذلك، شهدت دولة الإمارات نموا سكانيا هائلا، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 12,2 مليون نسمة بحلول عام 2030، مدفوعا بحوافز الإقامة طويلة الأجل (مثل التأشيرة الذهبية)، والنظام الضريبي التنافسي، وافتتاح فروع لمؤسسات تعليمية مرموقة تخدم المهنيين الوافدين وعائلاتهم.

ولا يزال الطلب على الأصول اللوجستية والصناعية قويا ويقابله نقص في عدد المستودعات والمصانع المتاحة للإيجار. لذلك تتجاوز نسبة إشغال المستودعات والمرافق اللوجستية في دبي حاليا 97٪، مع ارتفاع أسعار الإيجار بنسبة 33٪ على أساس سنوي. وسيمثل إطلاق هذه المنصة أول تواجد جغرافي لشركة «جو كابيتال» في قطاع الخدمات اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يبرز حضورها العالمي وخبرتها في الوصول إلى فرص الاستثمار في القطاعين الصناعي واللوجستي.

«كامكو إنفست» أدارت 14 صفقة بقيمة 7 مليارات دولار في أسواق الدين خلال 2025

عبدالله الشارخ

عمر زين الدين

أعلنت شركة كامكو إنفست عن نجاحها بقيادة وإدارة 14 صفقة في أسواق رأس مال الدين بقيمة بلغت 7 مليارات دولار خلال 2025، حيث شملت الصفقات 13 إصدارا من السندات والصكوك بقيمة 6,7 مليارات دولار لصالح مؤسسات مالية وشركات في الكويت والسعودية والإمارات وقطر، بالإضافة لصفقة لإدارة السيولة بقيمة 304 ملايين دولار لصالح شركة كويتية. ونجح فريق أسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست في لعب دور مدير الإصدار المشترك لـ 6 إصدارات سندات بقيمة 2,9 مليار دولار، و7 إصدارات صكوك بقيمة 3,8 مليارات دولار، وشكلت الإصدارات الكويتية الحصة الأكبر بـ 3,3 مليارات دولار، موزعة بين إصدارات بالدولار والدينار لصالح بنوك كويتية رائدة. وتلتها الإمارات بـ 3 إصدارات بقيمة 1,5 مليار دولار، ثم السعودية بإصدارين بقيمة 1,4 مليار دولار، وقطر بإصدار واحد قيمته 500 مليون دولار، وفي الكويت، شارك الفريق في 7 إصدارات بقيمة 3,3 مليارات دولار، تضمنت إصدارين مقومين بالدينار الكويتي و5 بالدولار لصالح أبرز البنوك الكويتية.

وفي هذا السياق، قال رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية بالشركة عبدالله الشارخ: «نواصل التزامنا بتعزيز إنجازاتنا وتحقيق مستويات غير مسبوقة من حيث قيمة الصفقات المنجزة، وقد أسهم تركيزنا المستمر على بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، وابتكار حلول تمويلية متقدمة وتوسيع مشاركتنا بالإصدارات الإقليمية، في ترسيخ مكانتنا كقوة رائدة بأسواق الدين».

من جانبه، قال رئيس تنفيذي لأسواق رأس مال الدين بالشركة عمر زين الدين: «يسعى فريق أسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست إلى دعم النمو المستمر في أسواق رأس المال الإقليمية من خلال تلبية الاحتياجات المتطورة للمصدرين المحليين والإقليميين».

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
عائلة حماده الكرام
لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى
أحمد عبدالله خلف حماده
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون